



جمعية وقت الحوار

للدعوة الإلكترونية

تصريح رقم 5031

اللوائح والسياسات

لائحة المشتريات والتعاقدات



مقدمة

تهدف هذه اللائحة إلى تنظيم عمليات الشراء والتعاقد في الجمعية بما يضمن الكفاءة والشفافية والنزاهة، ويحقق أفضل قيمة للموارد المستخدمة في الجمعية.

النطاق

تسري هذه اللائحة على جميع عمليات الشراء والتعاقد التي تقوم بها الجمعية، سواء كانت متعلقة بالأجهزة والبرمجيات أو الخدمات الإلكترونية أو الاستشارات الفنية وغيرها.

الصلاحيات والمسؤوليات

١. يتولى مجلس الإدارة اعتماد السياسات العامة للمشتريات والتعاقدات.
٢. يكون المسؤول التنفيذي مسؤولاً عن اعتماد المشتريات والتعاقدات في حدود الميزانية المعتمدة في مصفوفة الصلاحيات والصلاحيات المفوضة.
٣. يكون رئيس مجلس الإدارة مخولاً باعتماد المشتريات والتعاقدات فيما زاد عن صلاحيات المسؤول التنفيذي وحسب المعتمد في مصفوفة الصلاحيات والصلاحيات المفوضة.

أنواع المشتريات والتعاقدات

١. النثریات: يتم استخراج عهدة نقدية مؤقتة باعتماد مجلس الإدارة لصرف النثریات.
٢. المشتريات المباشرة: حسب المعتمد في مصفوفة الصلاحيات والصلاحيات المفوضة.
٣. عروض الأسعار: حسب المعتمد في مصفوفة الصلاحيات والصلاحيات المفوضة.

إجراءات الشراء والتعاقد

١. يتم تحديد الاحتياجات بناءً على خطة وأهداف ومشاريع الجمعية.
٢. يحدد نوع الشراء حسب المبلغ المعتمد في مصفوفة الصلاحيات.
٣. يتم الصرف المباشر في حال المشتريات المباشرة.
٤. تُطلب عروض الأسعار من الموردين في حال عروض الأسعار.
٥. تتم المفاضلة بين العروض على أساس الجودة والسعر والملاءمة لاحتياجات الجمعية.



٦. يتم توثيق جميع مراحل عملية الشراء والتعاقد.

الشروط والأحكام العامة

١. يُحظر التعامل مع أي موردين لديهم تضارب مصالح مع الجمعية.
٢. يجب مراعاة حقوق الملكية الفكرية في جميع التعاقدات المتعلقة بالبرمجيات والمحتوى الإلكتروني.

المراجعة والتدقيق

تخضع جميع عمليات الشراء والتعاقد للمراجعة الدورية من قبل لجنة المراجعة الداخلية.

الالتزام والمسؤولية

تلتزم الجمعية بتطبيق هذه اللائحة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد في مشاريع وأنشطة الجمعية، وتعزيز الشفافية والنزاهة في جميع تعاملاتها.

مراجعة وتحديث السياسة

تتم مراجعة هذه السياسة وتحديثها عند الحاجة من قبل مجلس إدارة الجمعية.

اعتماد مجلس الإدارة

تم اعتماد هذه السياسة في اجتماع مجلس الإدارة بجلسته الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٤٤٤/٠٨/٢٨ الموافق ٢٠٢٣/٠٣/٢٠م.